

التوحيد في النظرية المحاسبية وأثاره على الاقتصاد الجزائري

د. محمد رجراج *

Résumé :

La généralisation du nouveau système comptable international n'est pas compatible avec l'environnement local qui diffère avec les systèmes comptables initiaux. Donc il faut harmoniser le plan comptable national avec tout ce qui se rapporte avec les nouvelles normes comptables internationales afin qu'elles soient acceptées par toutes les organisations professionnelles et ce pour préparer les états financiers qui demandent des changements pour la sauvegarde de la souveraineté nationale et les décisions politiques et économiques. Il faut travailler sur la continuité et la conformité comptable afin de réduire les différents existants dans la politique comptable et son application de chaque pays à part afin d'assurer l'utilisation de l'information des données comptables aux besoins de l'administration fiscale dans le renforcement du contrôle et la maîtrise de la préparation des états financiers et le recouvrement continue pour le trésor public et l'orientation des recettes pour obtenir le développement économique permanent.

* أستاذ محاضر قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر3.

ملخص: إن عولمة المعايير المحاسبية الدولية لا تتلاءم مع البيئة المحلية للاقتصاد الجزائري الذي مازال بين المد والجزر في تطبيق الخصوصية وغياب الأسواق المالية التي تعكس نشاطات شركات الأموال، إذ يجب العمل على فكرة تجانس معايير المخطط الوطني للمحاسبة مع ما يتلاءم والمعايير المحاسبية الدولية حتى تحظى بقبول عام (انسجام) الهيئات المهنية والجماعات المستخدمة لبعض المعايير التي تحتاج إلى إحدى البدائل في إعداد القوائم المالية، وحفاظا على السيادة الوطنية وعلى القرار السياسي والاقتصادي حتى نعمل على

استمرارية التوافق المحاسبي لتضييق الخلافات القائمة في السياسات المحاسبية وتطبيقاتها لكل دولة على حدة حتى تضمن استخدام معلومات المخرجات المحاسبية من قبل المتعاملين الاقتصاديين الحاليين والمستقبليين في اتخاذ قرار الاستثمار وكذا الإدارة الضريبة في تعزيز المراقبة وضبط كيفية إعداد القوائم المالية وتحصيل الإيرادات المستمرة لخزينة الدولة، وتوجيه مواردها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، والعمل على تقليص تكاليف إعادة التكوين بالنسبة للأساتذة الجامعيين والمعاهد العليا والمهنيين، إذا اقتصر الأمر على إحدى البدائل المعيارية في إعداد القوائم المالية.

مقدمة:

شهدت اقتصاديات دول العالم، - ومنها الاقتصاد الجزائري - تحولات اقتصادية جذرية، أي الانتقال من نظام اقتصادي موجه إلى نظام اقتصادي حر، يعتمد على آليات السوق في تحقيق النمو الاقتصادي، تحت تأثير النظام الاقتصادي العالمي، الأحادي القطب، والذي يحمل في طياته العولمة المالية لاقتصاديات دول العالم من خلال تصدير الأنظمة المحاسبية الدولية المتعارف عليها في الدول المتقدمة - الأنظمة الأم - إلى دول أخرى ذات بيئة محلية تختلف عن النظام المحاسبي الأم، أي العمل على عولمة التوحيد المطلق

للمعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلّي، حتى يتمكن المستثمر من الإطلاع عن بعد على جودة مخرجات النظام المحاسبي للمعلومات المالية التي أصبحت تعامل كسلعة لها تكلفة ومنفعة، حتى يتسنى للمستثمر اتخاذ القرار الاستثماري المناسب لدى المؤسسات التي تعمل في نفس النشاط (المتماثلة)، إن ارتباط السوق المحلية بالسوق العالمية -بفعل التطور التكنولوجي في وسائل الإعلام الآلي والاتصالات وما نسميه اليوم بالاقتصاد المعرفي- ساهم في توسيع نطاق المعلومات المحاسبية عبر الأسواق العالمية والتوحيد المطلق للمعايير المحاسبية الدولية دون الأخذ بخصوصية التطبيقات المحاسبية في كل دولة على حدة. إن الإشكالية المطروحة ما هو أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في مؤسسات اقتصادية عمومية مازالت بين المد والجزر في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية ؟ مع العلم أن المؤسسات العمومية مازالت تعتمد على المصادر الخارجية في تمويلها -الخزينة العمومية - في غياب الأسواق المالية وعدم تكوين وتأهيل المحاسبين بالنظام المحاسبي المالي، لهذا نتعرض إلى تقسيم الموضوع إلى محورين رئيسيين:

أولاً: نشأة وتطور المعايير المحاسبية الدولية وأهميتها

1- نشأة المعايير المحاسبية الدولية

بعد الحرب العالمية الثانية شهد الاقتصاد العالمي تحولات جذرية في العلاقات الاقتصادية الدولية مروراً من تطبيق الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية GATT سنة 1947 إلى تطبيق أحكام المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 لتحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية والإدارية على كل السلع المنظورة وغير المنظورة مما سمح للشركات المتعددة الجنسيات في توسع الاستثمارات أفقياً ورأسياً في اقتصاديات دول العالم الثالث التي توجهت نحو الاقتصاد العالمي والاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر ترتب عن ذلك توسع فروع الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المختلفة التي تنفرد بأنظمة محاسبية لا تخدم مصالح الشركات المتعددة الجنسيات ولا حتى العولمة المالية، لذا أخذت المنظمات المحاسبية الدولية إلى فك العوائق التي تحول دون الإفصاح الحقيقي عن القوائم المالية من جراء اختلاف وحدة القياس وبذلك تم الوصول إلى تقريب وجهات النظر حتى لا تتأثر الشركات المتماثلة، ونتيجة لذلك تم تأسيس لجنة (IASB) من قبل الأمم المتحدة في سنة 1973 أسندت إليها عملية إصدار معايير المحاسبة الدولية التي تلقت قبولا عاما على المستوى الدولي وقد تم تأليف لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) وهي تمثل المحاسبين القانونيين من 10 دول وهي كل من أستراليا، بريطانيا، كندا، ألمانيا، فرنسا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك، هولندا، إيرلندا، وقد انضم إليها حوالي 50 دولة أخرى إلى هذا المجموع، إن توسع فروع الشركات المتعددة الجنسيات على المستوى الدولي زاد في انتقال حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي مما أدى إلى

تطور الاقتصاد الدولي لاسيما مع دخول الألفية الثالثة وعليه تطور النظام المحاسبي ليعكس المتغيرات الاقتصادية الدولية وذلك بإنشاء معايير مهنية تعمل على المساهمة في تطوير الاقتصاد العالمي والعمل على تعميمها دوليا ونتيجة لذلك تأسس الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) سنة 1977 على إثر اتفاق بين الجمعيات والمعاهد ولجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) بعد إعادة هيكلتها أصبحت تسمى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) سنة 2001 يعتبر المسؤول الأول عن إصدار المعايير المحاسبية الدولية إذ تم إصدار 41 معيارا محاسبيا دوليا سنة 2001 والعمل على تعميمها على مستوى كل دولة، مع العلم أن المتغيرات في المعايير المحاسبية الدولية المنبثقة من اللجان المهنية المحاسبية تساهم في تطوير الاقتصاد الدولي كلما استدعت الظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الدولي. فالمعايير المحاسبية الدولية تعبر عن أدوات قياس محاسبية تستخدم في مجال الإفصاح والقياس والتقييم المحاسبي وهي تحظى بقبول عام لمعظم الأطراف المستخدمة والمستفيدة من القوائم المالية.

والمعايير المحاسبية الدولية تعمل على ربط الاقتصاد الوطني بالسوق العالمية من خلال عولمة القوائم المالية للمتعاملين الاقتصاديين الخارجيين في اتخاذ قرارات الاستثمار، وتوجيهها وفق العائد الاقتصادي الذي يخدم مصلحة الدول المتقدمة على حساب اقتصاديات الدول النامية التي مازالت היאكلها الاقتصادية لم تتكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.

2- أهمية المعايير المحاسبية الدولية

يتضح ذلك جليا بأن المعايير المحاسبية الدولية (IASC) تخدم بلا شك مصالح الدول المؤسسة لها من خلال ملاءمة النظام المحاسبي لكل دولة وتكيفه مع المعايير المحاسبية الدولية أي العمل على توحيد الطرق التي تم بها تحديد وقياس الأحداث المالية المتماثلة، وإيصال النتائج إلى مستخدمي القوائم المالية الداخليين والخارجيين، وكذلك تعميمها على مستوى خارج الوطن مما يسمح في تحقيق فرص الاستثمار من خلال قابلية القوائم المالية للمقارنة في اتخاذ القرار المناسب، فإن المعيار الملائم والمناسب وتوفره بشكل دقيق يمكن في النهاية أن يتم عليه اتخاذ القرار المناسب، هذا ما زاد في أهمية تعميم المعايير المحاسبية الدولية والعمل على اكتساب الدعم الدولي بما فيها الحكومات في تحديد وقياس الأحداث المالية التي تعكس عملية الإفصاح الحقيقية عن القوائم المالية، وتماشيا مع مصالح الدول الصناعية وتوسع أسواقها الخارجية وتعدد نشاطاتها الاقتصادية على مستوى الدولي ناهيك عن انضمام عدد كبير من الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة أدى ذلك إلى انتقال حركة رؤوس الأموال للشركات المتعددة الجنسيات بتعدد فروعها على مستوى الدول لذلك أخذت لجنة المعايير الدولية بالمحددات الخارجية المؤثرة على اقتصادياتها وذلك بإعادة صياغة وحذف بعض المعايير التي بقي منها 31 معيار في عام 2008 وهذا راجع إلى مدى مرونة المعايير التي تعكس واقع التحولات الاقتصادية العالمية، لخدمة اقتصاديات الدول الصناعية والبحث عن أسواق لتصريف منتجاتها عبر أسواق دول العالم الثالث.

3- مجلس المعايير المحاسبية الدولية

إن تعميم استعمال المعايير المحاسبية الدولية أدى إلى نشأة مجلس المعايير المحاسبية - بعد إعادة هيكلة لجنة المعايير المحاسبية الدولية - الذي وافق ولأول مرة في شهر أبريل سنة 2001 على كل القرارات الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC كما أعلن مجلس معايير المحاسبية الدولية (IASB) على موافقة أمناء لجنة المعايير المحاسبية الدولية على تسمية المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) بمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) مع الاستمرار في تسمية المعايير الحالية بالمعايير المحاسبية الدولية IAS ومنذ سنة 2001 أصدر المجلس IASB ثمانية معايير دولية لإعداد التقارير المالية الدولية (IFRS) تتقارب مع معايير المحاسبية الأمريكية وصولاً إلى تحقيق العولمة المالية وذلك من خلال تضييق الفروقات بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أي العمل على توحيد المعايير المحاسبية الدولية من أجل توفير معلومات مالية قائمة على نظام محاسبي موحد يسمح للمتعاملين الاقتصاديين الحاليين والجدد في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتميزة بالإفصاح الحقيقي الموحد للقوائم المالية. هذا ما يؤدي إلى عدم تكيف المعايير المحاسبية الموحدة مع المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري الذي مازال لم يفصل في تعميم خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية التي لها أثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في استقطاب الاستثمارات العمومية التي تعمل بالدرجة الأولى على فتح مناصب شغل جديدة لامتناس

ظاهرة البطالة التي أصبحت من اهتمامات السياسات الاقتصادية للدولة الجزائرية.

ثانيا: انفتاح الاقتصاد الجزائري وحتمية النظام المحاسبي المالي.

إن التغيرات الاقتصادية التي أقدمت عليها الحكومات الجزائرية المتعاقبة في تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصوصتها تطبيقا للأمر 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 سمح للمستثمرين الأجانب والوطنيين بالمساهمة كليا أو جزئيا في رأس المال الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية العمومية والخدمية المتنازل عليها، كما أن تطبيق قانون النقد والقرض 90-10 الصادر بتاريخ 14/04/1990 فتح السوق الوطنية للاستثمارات الأجنبية مع الضمانات المتعلقة بتحويل الأصول والأرباح.

إن الجزائر حققت قفزة نوعية في مجال التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد المصادقة على الإطار التشريعي الجديد الذي يتجسد في أحكام المرسوم 93-12 المؤرخ في 15/10/1993، وإنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمار عام 1993، كما وقعت الجزائر عدة اتفاقات ومنها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتحقيق المنطقة الحرة لدول البحر الأبيض المتوسط عام 2012، وتوسع فروع الشركات المتعددة الجنسيات وإنشاء سوق القيم المنقولة (بورصة الجزائر) كل هذه التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري تتطلب نظاما محاسبيا ماليا تابعا للمتغيرات المستقلة للعوامل المتداخلة (اقتصادية، سياسية، اجتماعية وثقافية) وهي عوامل خارجية تؤثر على نشاط المؤسسات الاقتصادية مما يتطلب مرونة المخطط المحاسبي الوطني حتى يواكب الإصلاحات الاقتصادية، لذا قام المجلس الوطني للمحاسبة

(CNC) بالتعاون مع خبراء فرنسيين وذلك في شهر أفريل 2001 بإعداد النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية حتى يكون مرآة عاكسة للأحداث الاقتصادية والمالية في إعداد وعرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، وهذا ما يجعل النظام المحاسبي المنبثق من العلوم الاجتماعية، يتغير كلما دعت الظروف وليس بتغيير مجموعة من القوانين الجامدة بل هي تطبيقات وأعراف من صنع البشر تخضع للتقييم والتعديل كلما استدعت الظروف ذلك أو عندما يكون بالإمكان التوصل إلى ما هو أفضل منها حتى تتضمن المعالجة المحاسبية للأحداث الاقتصادية وتماشيا مع متطلبات التحولات الاقتصادية الراهنة.

1- تعريف النظام المحاسبي المالي

بموجب إصدار القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي كما تنص المادة الأولى، (يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص "المحاسبة المالية"¹) (المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينة في نهاية السنة المالية) لذا فإن انفتاح الاقتصاد الجزائري يتحتم وضع

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، تاريخ 25 نوفمبر 2007، ص 03.

نظام محاسبي مالي كما ينص عليه المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 16 مايو 2008 الذي يهدف إلى تغيير معايير المخطط المحاسبي الوطني وتجانسه مع المعايير المحاسبية الدولية للممارسة المحاسبية في تنفيذ سياسة محاسبية تعكس معلومات مخرجات المحاسبة لإعادة تقييم الأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وكذلك عن التكاليف والمنافع النسبية للوسائل البديلة لتحقيق هذه الأهداف) إذ يحتوي هذا النظام على جزء مهم من المعايير المحاسبية الدولية المنصوص عليها في إطار إعداد وعرض القوائم المالية المنبثقة من الهيئات المهنية والحكومية للدول المتقدمة منها الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، التي تتحكم في مهنة المحاسبة وتلائمها باستمرار كلما دعت الظروف لذلك.

2- أهداف النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى التوافق مع البيئة المحاسبية الدولية وتلبية حاجيات المستثمرين الداخليين والخارجيين للمعلومة المحاسبية والمالية حول الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال:

- إعطاء صورة صادقة والإفصاح الحقيقي لوضعية الميزانية العمومية
- قابلية القوائم المالية للمقارنة مع تسلسلها الزمني (N-1) أو بين عدد من المؤسسات المتماثلة المتميزة بالثبات أي التي تنتهج نفس النظام المحاسبي المالي سواء في الداخل أو الخارج التي تطبق معايير المحاسبة الدولية.
- ملائمة وموثوقية المعلومة المالية حتى تعكس ثقة المستثمرين في اتخاذ القرارات.

- عولمة القوائم المالية وفق تكيف النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية بما يتلاءم وتطلعات المستثمرين حتى يسهل قراءة القوائم المالية بنظام موحد.
- يسهل إعداد محاسبة المجمعات وفرض الرقابة على فروع الشركات المتعددة الجنسيات.

ثالثا: توحيد المعايير المحاسبية الدولية وأثرها على الاقتصاد الجزائري

إن انفتاح الاقتصاد الجزائري على السوق العالمية وفتح المجال للاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص الوطني، ألزم حتمية انعكاس الاقتصاد الجزائري وفق المعايير المحاسبية الدولية الذي يفرض التوحيد المطلق للمعايير المحاسبية الدولية وتوسيع نطاقها في جميع القطاعات الاقتصادية (الصناعية، الزراعية، الخدمية) حتى تقضي على الاختلافات القائمة في إعداد القوائم المالية بين دول العالم في الممارسات والتطبيقات المحلية للمحاسبة، أي العمل على عولمة المعلومات المالية لمخرجات المحاسبة واتخاذ القرارات، بناء على توفر الخواص المطلوبة في القوائم المالية كي تعظم قيمة المنفعة المحققة منها بالنسبة لمستخدمي تلك القوائم المالية، التي تضم كلا من مبدأ القابلية للمقارنة ومبدأ التماثل (الثبات أو الاتساق) والتوحيد، وبهذا يكون التوحيد المطلق في النظرية المحاسبية جزءا من المعايير التي توصف بأنها عملية جامدة وصارمة، تتطلب تطبيق معيار واحد أو قاعدة محاسبية واحدة في كافة المواقف دون الأخذ بالبيئة المحلية لكل بلد على حدة التي تختلف عن النظام المحاسبي الأم، لذا فإن عملية تكيف النظام المحاسبي

الجزائري الذي يأخذ بالحسبان الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في إنتاج مخرجات مالية أكثر ملاءمة وموثوقية قصد تقريب النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع التوافق بالمعايير المحاسبية الدولية كما توصي لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC قبل إعادة هيكلتها بتكييف النظام المحاسبي للدول الأعضاء حسب خصوصيات اقتصادياتها بالمعايير المحاسبية الدولية، قبل أن تأخذ بمبدأ التوحيد الذي يعمل على توحيد المعايير المحاسبية الدولية لدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وهذا تجسيدا لعولمة الاقتصاد الدولي وحرية انتقال رؤوس الأموال بتوسع فروع الشركات المتعددة الجنسيات مما يتطلب توحيد المعايير المحاسبية للمجمعات حتى تعكس قوائم مالية قابلة للمقارنة والإفصاح الحقيقي عنها في ظل معايير موحدة بما يتلاءم وتطلعات المستثمرين الحاليين والخارجيين في اتخاذ القرارات المناسبة كما أن عملية التوحيد تسهل عملية المراقبة بناء على عملية القياس الموحدة.

إن حتمية الانتقال نحو العولمة المالية وتوسع سوق الأوراق المالية للمضاربة في أسهم الشركات، يؤدي لا محالة إلى تطبيق مبدأ التوحيد المطلق في النظرية المحاسبية، وذلك عملا بمبدأ الثبات والتماثل لنفس النشاط - أي إتباع الطرق والأساليب المحاسبية نفسها في إعداد القوائم المالية لفترة معينة - من أجل توفير عنصر القابلية للمقارنة بين أداء هذه المؤسسات سواء تمت المقارنة عن فترة مالية واحدة أو عدة فترات مالية متتالية، حتى يتسنى للمستثمر المقارنة في استخدام المعلومات المالية لمخرجات المحاسبة في اتخاذ القرار الاستثماري للبدائل الممكنة مع مراعاة الفترة الزمنية والمكان، كما أن عملية التوحيد في النظرية المحاسبية تتطور باستمرار بحكم المراجعة المستمرة

للمعايير المحاسبية التي يشارك في وضعها العديد من المنظمات المهنية الخاصة والهيئات الحكومية واللوائح والتشريعات التي لها أثر هام في وضع هذه المعايير لخدمة مصالحها حفاظا على توازنها المالي، دون الأخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والتنظيمية للاقتصاد الجزائري التي تختلف كلية عن النظام المحاسبي الأم.

وقد عرفت البيئة المحلية الجزائرية تغيرات كبيرة في العوامل المتداخلة، التي أدت إلى ربط السوق المحلية بالسوق العالمية، دون مراجعة النظام المحاسبي - المخطط المحاسبي الوطني - الذي تم تطبيقه عام 1976 - هذا النظام هو نتاج إصلاح المخطط المحاسبي العام الفرنسي PCG - في وضع معايير محاسبية تعمل على تطبيق سياسة محاسبية في توجيه القرارات والمواقف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية. وتكون بذلك السلطات الإدارية (إدارة الضرائب) تستخدم المعلومات المالية لمخرجات المحاسبة وتلبي احتياجات المحاسبة الوطنية من خلال تحقيق إجمالي للقيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية والخدمية، أي العمل على ربط الاقتصاد الجزئي بالاقتصاد الكلي، عن طريق المحاسبة العامة دون الأخذ بالمحاسبة التحليلية ولمواكبة انفتاح المؤسسات الاقتصادية على الاستثمارات الأجنبية يتحتم وضع نظام محاسبي مالي الذي يهدف إلى استخدام المعلومات المالية لمخرجات المحاسبة من قبل المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين في السوق المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية وفقا لمبدأ القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركات الصناعية والخدمية المتماثلة، إذا لم يتم تكييف النظام

المحاسبي المالي الجزائري من قبل ممثلي الهيئات الخاصة والمهنية والحكومية والاكتفاء باستيراد المعايير المحاسبية الدولية -النظام المحاسبي الأم فقط- وإحلالها محل معايير المخطط المحاسبي الوطني بحكم مبدأ التوحيد في النظرية المحاسبية في إعداد القوائم المالية واتخاذ القرار في بيئة محلية تختلف كلية عن بيئة النظام المحاسبي الأم، سيحدث لا محالة انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني إذا لم يتم التوافق المحاسبي في الممارسات المحاسبية مع ما يتلاءم والبيئة المحلية الجزائرية، التي يجب الأخذ بها في ظل النظام المحاسبي المالي.

إن المتعاملين¹ الاقتصاديين أصبحوا الأكثر كفاءة للتأثير على المعايير التي تحكم التطبيقات المحاسبية، وذلك من خلال المشاركة في صياغة هذه المعايير أو محاولة إقناع من يقوم بصياغتها²، حتى تتضمن الأحداث الاقتصادية المرغوبة للشركات والمؤسسات وقطاع الاستثمار الخ...، الموجودة في السوق المالي، من جراء تأثير عولمة التوحيد المطلق للمعايير المحاسبية الدولية على اقتصاديات دول العالم.

إن عملية التوحيد في النظرية المحاسبية وما يطبق في اقتصاديات الدول المتقدمة تتكيف مع التطبيق العملي للمحاسبة وتطويرها المستمر بما توفره المراجعة المستمرة للمعايير المحاسبية حتى توافق التطور الاقتصادي

¹ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزء الأول، 2008، ص 91.

² أحمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة، دار المريح، السعودية، الطبعة الثانية، الجزء الأول، 2009، ص 42.

والاجتماعي، بينما الاقتصاد الجزائري الذي انتقل من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر لم يخضع لمراجعة مستمرة لمعايير المخطط المحاسبي الوطني الذي صدر بتاريخ 1975/04/29 وهو الأمر 75/35 وتم تطبيقه عام 1976 وهو نتاج إصلاح المخطط المحاسبي العام PCG الفرنسي حتى يتلاءم مع القوانين والتشريعات المعمول بها وكذا استجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لهذا فإن إحلال المعايير المحاسبية الدولية في بيئة محلية تختلف كلية عن النظام المحاسبي الأم ولا تأخذ بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري من أثر التغيرات الاقتصادية ناهيك عن هشاشة المؤسسات الاقتصادية العمومية ونقص تأهيل القوى العاملة أمام مستجدات الهيكل الإنتاجي، لهذا يجب الاحتراز في توحيد المعايير المحاسبة الدولية الذي يهدف إلى سلطة اتخاذ قرار الاستثمار في أيدي الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل على تكثيف الاستثمارات الرأسية في القطاعات الاستخراجية - السطحية والباطنية - لتأمين احتياجاتها، كما أدى توفر النسبي لعوامل الإنتاج بما فيها عامل التكنولوجيا وتوسع أسواقها الدولية إلى تخفيض تكاليف الإنتاج للوحدة الواحدة مما يؤهلها على منافسة المؤسسات الاقتصادية التي مازالت بين المد والجزر في تطبيق الخصوصية ومالها من أثر على القطاعات الإستراتيجية وكذا الجانب الاجتماعي والاقتصادي للقوى العاملة لذا يجب الأخذ في الحسبان توحيد المعايير المحاسبية الدولية بما يتلاءم والبيئة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك من خلال مراعاة العناصر التالية:

- العمل على تجانس معايير المخطط المحاسبي الوطني بما يتلاءم مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS أو عدد قليل من البدائل المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، تعمل على التوافق المحاسبي بين السياسات المحاسبية والممارسات التطبيقية لكل دولة على حدة، حتى تجعل قابلية التقارير المالية للمقارنة، دون تدويل النظام المحاسبي الذي يصعب تحقيقه.
- إن وضع وإرساء حدود لدرجات الاختلاف بين السياسات المحاسبية والممارسات التطبيقية لكل دولة تعمل على تعميم التوحيد المطلق للمعايير المحاسبية الدولية على المستوى العالمي والتي يصعب تطبيقها لأنها لا تلائم القوانين والتشريعات والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد.
- إن فكرة التجانس أخذت بها دول عديدة منها اليابان، استراليا، الهند، الصين، وأخذت ما يلائمها من المعايير الدولية للمحاسبة لتكوين نظام محاسبي قائم بذاته بينما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا رفضتا فكرة التجانس وأخذت باستمرارية التوحيد وعولمة المعايير المحاسبية الدولية حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي - FASB - والعمل على تعميمها على الاقتصاد البريطاني وذلك لتقارب المصالح المشتركة بينهما.
- إن المعايير المحاسبية الدولية منحازة لخدمة الاقتصاد الأمريكي والبريطاني من خلال مقارنة جودة مخرجات المحاسبة الدولية -القوائم المالية، المركز المالي للمؤسسات الاقتصادية- التي يستخدمها المستثمر

في اتخاذ قرار الاستثمار لاستنزاف الموارد الطبيعية السطحية والباطنية المتميزة بالندرة النسبية على مستوى الاقتصاد العالمي شجع ذلك دخول الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل على تنسيق نفس المعايير المحاسبية الدولية التي ترتبط بالنظام المحاسبي الأم، ولا تعطي الاهتمام لاحتياجات البيئة المحلية، بل تجعلها تخضع للتقسيم الدولي للعمل مما تحققه من عوائد بناء على المعدل الدولي للربح. تحقيقاً لمبدأ الاعتراف بالإيراد حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB.

- كما أن تحقيق مبدأ التماثل (الاتساق)، يتطلب من المؤسسات المختلفة التي تعمل في نفس النشاط الاقتصادي التي تأخذ بمبدأ الثبات، أي الاستمرار في إتباع نفس الممارسات والطرق والإجراءات المحاسبية من قبل المؤسسة على مدار الفترات الزمنية المتتالية، مع مراعاة أي خصوصية يمكن أن تتميز بها كل من هذه المؤسسات عن المؤسسات الأخرى، يجعلها قابلة للمقارنة من حيث جودة القوائم المالية والمركز المالي للمؤسسة دون الأخذ بالجانب الاجتماعي أو حتى بالظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني مما يعكس بطالة هيكلية في صفوف القوى العاملة.

- إن عولمة توحيد المعايير المحاسبية الدولية تفقد الجزائر سيادتها الوطنية وإستراتيجيتها الأمنية وتجعلها تابعة للقرار السياسي والاقتصادي العالمي للدول الصناعية والعمل على تفكيك إستراتيجية آفاق التكامل الاقتصادي العربي.

- إن توسيع نطاق المعايير المحاسبية الدولية، يؤدي حتما إلى ارتفاع تكاليف إعادة التكوين، لكل من أساتذة الجامعات والمعاهد العليا... الخ، ناهيك عن إعادة تكوين المهنيين الذين تعودوا على طرق المهنة المعروفة في إعداد القوائم المالية، ولا يرغبون في تغيير ممارساتهم، لهذا فإن عملية التجانس تعمل على استمرار العمل بمعايير المخطط الوطني للمحاسبة في تطبيق سياسة محاسبية منسجمة، يتقبلها الجميع من هيئات مهنية وجماعات، لاسيما إذا كان التغيير في إحدى البدائل المرتبطة بالقوائم المالية يحقق الانسجام التام للجميع، وحقق مبدأ التوافق المحاسبي لكل دولة على حدة لتضييق الخلافات القائمة من السياسة المحاسبية.

- إن المستفيد من مخرجات المحاسبة هو بلا شك المستثمر الذي لا حدود له في مقارنة تماثل مخرجات المحاسبة حتى يتخذ قرار الاستثمار وذلك على حساب إدارة الضرائب التي تفقد سلطتها الرقابية على المؤسسات الاقتصادية وكذا عدم ضبطها للمعايير المحاسبية الدولية التي لا تؤثر على القوائم المالية، ولهذا فإن الإبقاء على معايير المخطط الوطني المحاسبي المتجانس مع النظام المحاسبي المالي الدولي تجعل السلطات الضريبية تستخدم مخرجات المعلومات المحاسبية في توجيه الاقتصاد الوطني لخدمة التنمية الاقتصادية الشاملة.

- إن المراجعة المستمرة للمعايير المحاسبية الدولية والعمل على تجانسها والنظام المحاسبي المالي الجزائري يتطلب من وزارة المالية تكوين لجنة تقنية قانونية دائمة في إعادة تقييم المعايير المحاسبية للنظام المحاسبي

المالي حتى يكون في مستوى الحدث لتطور الفكر المحاسبي طبقا للمعايير المحاسبية الدولية.

خلاصة

إن الاقتصاد الجزائري مازال يخضع لعملية مد وجزر في خصوصية المؤسسات العمومية ناهيك عن ضعف هياكلها الإنتاجية في ظل غياب نشاط بورصة الجزائر، وبالتالي الاعتماد الكلي على التمويل المصرفي -البنوك الأولية والاعتمادات المالية المخصصة من الخزينة العمومية والديون الخارجية-. لهذا فان تطبيق مبدأ التوحيد المطلق- للنظرية المحاسبية الدولية - الذي أصبح ضرورة تلتزم به المؤسسات التي تعمل في نفس النشاط، أي إتباع الطرق والأساليب المحاسبية نفسها عند إعداد قوائمها المالية لفترة مالية معينة من أجل توفير عنصر القابلية للمقارنة بين أداء هذه المؤسسات سواء تمت المقارنة عن فترة مالية واحدة أو عدة فترات مالية متتالية حتى تلبي احتياجات المستثمرين في السوق المالي دون الأخذ بالجانب الاجتماعي والظروف الاقتصادية التي تمر بها المؤسسات الاقتصادية العمومية التي تتطلب نظام محاسبي مالي يتوافق والبيئة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة والهيئات الإدارية للضرائب، ويتكيف مع المعايير المحاسبية الدولية وبالتالي تكون مخرجات النظام المحاسبي المالي صورة تعكس أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.

المراجع

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 74 ص 03 بتاريخ 25 أكتوبر 2007.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 27 ص 11 بتاريخ 28 ماي 2008.
- شعيب شنوف محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير الدولية. الجزائر مكتبة الشركة الجزائرية بودواو الجزء الأول 2008.
- أحمد حامد حجاج المحاسبة المتوسطة المملكة العربية السعودية دار المريخ للنشر الطبعة العربية الثانية الجزء الأول 2009.
- أمين السيد أحمد لطفي نظرية المحاسبة، الإسكندرية الدار الجامعية 2006.
- محمد مطر، موسى السيوطي التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبة، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع 2008.
- أحمد نور، أحمد محمد بسيوني المحاسبة المالية دراسات في القياس والتحليل المحاسبي بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر بدون تاريخ.